القدس وتؤلف قسما من القسيمة رقم ٤٩ من قطعة تخمين الاملاك في المدن رقم ٣٠٠١٧ وتبلغ مساحتها ٥٤٤ مترا مربعا ٠ تحريرا هذا في اليوم السادس من شهر يناير (كانون الثاني) سنة ١٩٤٨ ٠

شركة البوتاس الفلسطينية المحدودة

م٠ سيزون (٥٩)

كل المنافع حكر على الشركة : يحق للحكومة بعد مضي خمسة وعشرين عاما أن تعرض حق استخراج الاملاح والمعادن على شركات أخرى فيما لو رفضت الشركة قبول هذا العرض بنفس شروط الامتياز الحالي(٦٠) ومعنى هذا انه لا يحق للحكومة خلال ٢٥ سنة من تاريخ عقد الامتياز أن تباشر بنفسها حق استخراج الاملاح والمعادن ولا أن تجيز أو تسمح لأية هيئة أو فرد خلاف شركة البوتاس الفلسطينية ، ولا أن تفعل ذلك بعد مضي هذه المدة ، بدون أن تعرض على الشركة للقيام بالاشغال التي يراد القيام بها، وبنفس شروط الامتياز. ان هذه الامتيازات هي حق من حقوق السكان الاصليين، وفي حالة عدم وجود شركة عربية للسير في العمل كان واجب الحكومة أن تساعد على تأسيس شركة تتلك الغاية ، واذا كانت الحكومة مضطرة أن تستغل الامتيازات كان في مقدورها أن تسير بالعمل بنفسها أو تؤسس شركة تكون هي فيها حائزة لأكثر الاسهم . وفي هذه الحالة لا تكون الحكومة بحاجة الى أن تستغل الوفر في الميزانية لشراء أسهم أجنبية(٦١) .

لم تتخذ الحكومة أية طريقة من هذه الطرق بل أعطت أحسن امتيازات فلسطين الى المؤسسات اليهودية لأنها مسؤولة عن جعل فلسطين في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي . والشركة صاحبة الامتياز مأخوذة بهذه الدواعي . والقصد من وراء هذا الالتزام من جانب الحكومة هو حرمان العرب من الاستفادة من ثروة طبيعية هم أصحابها .

ولم تكتف الشركة باحتكار استخراج الاملاح والمعادن من البحر الميت ، بل جاءت الفقرة (٢) من المادة (٦) الآنفة الذكر وأطلقت يدها باستخراج أملاح البوتاس والبرومين وأملاح البرومين وكلوريد المغنسيوم في منطقة تبلغ مساحتها ٥ كيلومترات عرضا تقاس من خط الشاطىء للبحر الميت(*) .

فالشركة بحكم هاتين الفقرتين احتكرت استخراج وصناعة وتسويق الاملاح والمعادن واتخذت من البحر الميت وما يحيط به من الاراضي مرتعا خصبا بدون وجود أي نوع من أنواع المنافسة أو المزاحمة من هيئات أو أفراد لا يدينون بسياسة الوطن القومي .

حصة الحكومة من الارباح والعوائد : تدفع الشركة للحكومة حصة من صافي الربح(**) بنسبة ما يزيد بعد توزيع ربح للمساهمين قدره ١٠ ٪ فاذا لم يتجاوز المبلغ الزائد ٥ ٪ كان للحكومة منه ٢٠ ٪ ، واذا تجاوز ذلك كان لها ٤٠ ٪(٦٢) فهذه المادة قد أمنت المساهم وضمنت له ١٠ ٪ من الارباح بينما بخلت على الحكومة وجعلت لها

---

* - هي تلك المنطقة التي ورد ذكرها في الفقرة (٥) من المادة (٥) التي جاء فيها « لا يحق تأجيرها الا بموافقة الشركة » ٠

** - مجموع الايرادات بعد خصم نفقات التشغيل والتجديدات والتبديلات والتعميرات وعوائد الحكومة وفائدة السندات ، واقساط استهلاكها وتحويل مبلغ للاحتياطي لا يتجاوز ١٠٪ فضلا عن قسط استهلاك رأس المال نفسه ٠